بدلا من البحث عن مقاعد خالية لهم في مختلف الجامعات بدول أخرى

عبد الهادي العجمي يطالب بتطوير كلية الطب بجامعة الكويت لاستيعاب 1000 طالب سنويا

طالب النائب د.عبدالهادي العجمي بتطوير كلية الطب بجامعة الكويت والعمل على زيادة عدد الطلبة الذين تقبلهم الكلية إلى 1000 طالب سنويا، بدلا من البحث عن مقاعد خالية لهم في مختلف الجامعات بدول أخرى.

وأوضح العجمي في تصريح بالمركز الإعلامي لجلس الأمة أن كلية الطب بجامعة الكويت لم تخرج سوى 2500 طالب منذ إنشائها في عام 1984، بينما الاحتياج الحقيقي للكويت أن يتم توفير ألف مقعد للدراسات الطبية في كل عام.

وبين أن سبب المشكلة هو انخفاض نصاب ساعات التدريس لأساتذة كلية الطب وانشغالهم بأعمالهم في وزارة الصحة وعياداتهم الخاصة.

وقال د. العجمي «وردتنا العديد من التساؤلات حول قضايا التعليم والمشاكل المتعلقة بالابتعاث وتوفير مقاعد للطلبة المبتعثين، وأزمة العلاقة بين المبتعثين للكليات الطبية والعلاقة غير العادلة بين مبتعثي المدارس الخاصة و المدارس الحكومية وآليات التقييم والامتيازات التي قيمت بطريقة خاطئة لخريجي المدارس الخاصة».

وأكد أنه هذه المشاكل الملحة والكثير من المشاكل الأخرى عرضت على لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، مشيرا إلى أن الجهة الحكومية لم تكن مستعدة للرد ولم تقدم دراسة بل أتى فريق التعليم العالي بدرجة عالية من عدم التنظيم ولا يحمل تصورا بل مجرد محاولة تبرير للواقع.

عبد الهادي العجمي

وبين أن هناك أزمة حقيقية في الابتعاث والمقاعد الدراسية للكليات الطبية حيث لا توجد مقاعد مناسبة لهم كما أن المتفوقين من المدارس الحكومية لم يحصلوا على فرص عادلة.

وأوضح أن (التعليم العالي) لا توجد لديهم حلول لهذه القضية، كما أن فرص وجود مقاعد في جهات خارجية تعتبر ضيقة، وبالتالي لم يتوفر العدد المطلوب من المقاعد الدراسية في التخصصات الطبية، ناهيك عن وجود طلبة من بعثات سابقة يعانون بعد إغلاق الابتعاث إلى جامعات مصر والأردن.

وأضاف أن بداية فتح باب الابتعاث إلى جامعات مصر والأردن جاءت بعد إرسال وفد يقوده مسؤولون من كلية الطب بجامعة الكويت، وهم من وافقوا على الابتعاث لهذه الجامعات في عام 2015 وقالوا إن هذه الجامعات صالحة لدراسة الطب.

وبين أنه بعد 8 سنوات تقريبا أرسل وفد آخر يقوده أشخاص من جامعة الكويت ووزارة التربية، وقالوا إن هذه الجامعات لا تصلح.

ورأى العجمي أن الأزمة الحقيقية هي أن كلية الطب بجامعة الكويت لم تخرج سوى 2500 طالب منذ إنشائها في عام 1984، بينما الاحتياج الحقيقي للكويت أن يتم توفير ألف مقعد للدراسات الطبية في كل عام.

ولفت إلى أنه وجه سؤالا برلمانيا إلى الوزير المعني عن أسباب عدم استيعاب كلية الطلب ألف طالب سنويا، موضحا أنه بفحص الموضوع تبين أن السبب ليس كثرة عدد الطلبة بل السبب الحقيقي هو نصاب الكادر التعليمي منخفض جدا.

وأفاد بأن نصاب الدكاترة بكلية الطلب 3 ساعات فقط من التدريس الفعلي في سنة كاملة، بينما نصاب الأستاذ الجامعي 9 ساعات في الأسبوع.

وبين أن عدد الأساتذة في الكليات الطبية 191 أستاذا، متسائلا «كيف لهذا العدد أن يدرس قرابة 100 طالب في السنة فقط؟».

وقال إن المشكلة الأكبر أنه تم اكتشاف أن كلية الطبية استعانت أو ندبت بحسب آخر تقرير لهم 364 طبيبا من زارة الصحة، متسائلا «كيف يكون عدد الأطباء المستعان بهم أكثر من عدد الطلبة الذين تم قبولهم.»

ورأى العجمي أن السبب الحقيقي هو أن كادر الأساتذة في كلية الطلب يقوم بالتدريس 3 ساعات فقط في السنة، بينما هو منتدب بوزارة الصحة، ويتقاضي راتبا أكثر من 6 آلاف دينار من الجامعة وراتبا كاملا من وزارة الصحة، إضافة إلى أن لديهم عيادات خاصة.

وأوضح» لذلك هم مشغولين جدا في العمل بوزارة الصحة وبعياداتهم الخاصة، وإذا قال المجتمع إننا بحاجة إلى قبول ألف طلب، هم من سيمانعون وليسوا متفرغين لتدريس هذا العدد».

وقال العجمي مخاطبا المسؤولين في جامعة الكويت ووزارة التربية» كيف قبلتم أن الحكومة والجامعة ووزارة التربية يرسلون لكل الملحقين للبحث عن مقاعد طبية في كل دول العالم ولم تتجهوا إلى جامعة الكويت وتسألوا عن أسباب عدم قبول طلبة الطب؟ ولماذا لم تتطور الكلية؟

وقال العجمي إنه تقدم باقتراح لتخصيص مقاعد ومواقع في كل مستشفى رئيسي للتدريب والتعليم في التخصصات الطبية، مؤكدا أن المشكلة ليست في الأماكن بل في كيفية إلزام دكاترة كلية الطب باستقبال الطلبة ومنح الأولوية للعمل وبإخلاص لصالح جامعة الكويت وإنتاج جيل من الخريجين في التخصصات الطبية.

وشدد العجمي على أنه لا يمكن القبول بأن تكون كلية الطب محطة للانتفاع، مؤكدا أن «من لا يريد أن يعمل عليه أن يغادر ويترك المجال لأناس آخرين مخلصين يستطيعون أن يعملوا وأن يؤسسوا كلية طلب تستطيع أن تستوعب احتياجات الكويت».

وختم قائلا «هذا الموضوع مهم وملح ويجب أن ننظر له وسنتعامل معه واليوم نراقبه ووجهت مجموعة من الأسئلة البرلمانية لأنه يؤرق الآباء والأمهات والكل يشعر بالغضب منه والمجتمع يحتاج حل هذه المشكلة».

داود معرفي يقترح تعيين العمالة الوطنية في مختلف الوظائف بالجمعيات التعاونية برواتب لا تقل عن 750 دينارا

داود معرفي

أعلن النائب داود معرفي عن تقدمه باقتراح برغبة لتوفير وظائف للعمالة الوطنية في الجمعيات التعاونية في مختلف الوظائف كوظائف الكاشيرية والفنية والإدارية برواتب لا تقل عن «750 د.ك» بالإضافة إلى دعم العمالة، ونص الاقتراح على ما يلي:

تماشياً مع توجه الحكومة في تكويت الوظائف في قطاعات العمل الحكومي والأهلي كافة لاسيما التي ترتبط في أدائها بمرافق الدولة فيما تؤديه من خدمات عامة ودعم مالي، بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم «1430 / 2022».

وتطبيقاً لأحكام القانون رقم «74 لسنة 2020» في شأن تنظيم التركيبة السكانية وما تلاها من قرارات لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية ومن بينها الجمعيات التعاونية التي أحدثت نقلة نوعية في استحداث وظائف شاغرة للوظائف الاشرافية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منذ بداية 15 / 5 / 2023 بعد توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الشؤون لاجتماعية واتحاد الجمعيات التعاونية والتي تلاها بدء إجراءات التعيين في شواغر الجمعيات التعاونية بموجب قرارات تكويت الوظائف للكويتيين بعد أن تضمنت هيكلاً وظيفياً لكل جمعية وتحديد المؤهل العلمي وسنوات الخبرة لكل المناصب الاشرافية الشاغرة وتحديد رواتبها الأساسية بواقع «2000 د.ك» لمنصب المدير العام و«1500 د.ك» لنوابه و«1000 د.ك» لرؤساء الأقسام بالإضافة إلى دعم العمالة.

وبما أنه جار اعتماد هذه الوظائف الإشرافية وبدء التعيين في «69» جمعية تعاونية، والتي نأمل بأن تتم هذه التعيينات والانتهاء منها بعد استقطاب كويتيين للعمل في هذه الشواغر الإشرافية قبل نهاية سنة 2023، إلا أن هذا المسعى المفرح للكويتيين يجب ألا يتوقف عند التعيين في الوظائف الاشرافية فقط، إذ نأمل ونطمح لاستقطاب عمالة كويتية في مختلف الوظائف الأدنى كوظائف الكاشيرية والفنية والإدارية التابعة للجمعيات التعاونية وذلك تشجيعاً للعمل بالجمعيات التعاونية برواتب لا تقل عن «750 د.ك» بالإضافة لدعم العمالة مما سوف يكون حافزاً للمواطنين للعمل بالجمعيات التعاونية وبالتالي تكويت أغلب الوظائف الأمر الذي يحقق الهدف الأسمى في خدمة الاقتصاد الوطني وحماية أموال المساهمين بالجمعيات التعاونية عن طريق استبدال العمالة الوافدة بالعمالة الوطنية.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «أن يتضمن الهيكل الوظيفي في كل الجمعيات التعاونية بطاقات الوصف الوظيفي في الوظائف المتعلقة بالأعمال الفنية والإدارية والكاشيرية وغيرها من المهام المدرجة بالهيكل الوظيفي وتشجيع العمل في هذه الوظائف عن طريق رفع سقف الراتب فيها لـ «750 د.ك» بالإضافة إلى دعم العمالة، وذلك عن طريق فتح باب تسجيل خاصية البحث عن عمل للعمالة الوطنية وتكويتها من خلال النظام الذي أنشأته الهيئة العامة للقوى العاملة عبر منصة «فخرنا» وهو ما يحقق الغاية من معالجة الخلل في التركيبة السكانية وإيجاد وظائف للعمالة الوطنية في الجمعيات التعاونية بعد أن تم إقرار الوظائف الاشرافية».

تتمات

«التنمية الكويتي»

وجاء كلام حبيب بعد لقائه رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي حيث قال: «أعْلَمَنا رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر بإعطاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي موافقته النهائية على القرض البالغ 50 مليون دينار كويتي، بما يعادل 165 مليون دولار لمصرف الإسكان».

وتوَجّه حبيب «بخالص الشكر إلى الدول العربية ولا سيما دولة الكويت، والتي طالما وقفت إلى جانب لبنان في أحلك الظروف والمحن فكانت له السند الصلب والداعم الوافر»، كذلك خص بالشكر «رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي مديره العام الأستاذ بدر محمد السعد، ومجلس الوزراء برئاسة الرئيس ميقاتي، ومجلس النواب برئاسة دولة الرئيس نبيه بري، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار، وحاكمية مصرف لبنان الممثلة بالحاكم السابق رياض سلامة والحاكم الحالي بالإنابة وسيم منصوري، والأمين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكية، وكل من ساهم في تسهيل هذا القرض لذوي الدخل المحدود والمتوسط من اللبنانيين».

نواب: تعديات

يوجد فيها مولدات كهربائية وتم استخدامها للسكن، ووجود مصنع كيماوي أمام واجهه بحرية.

وأكد رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر، أن اللجنة رصدت أيضا وجود شركات تعمل من دون تراخيص قانونية، تم استثناؤها من قبل مجلس الوزراء، ووجود الكثير من السفن البحرية التالفة منذ سنوات على الشاطئ، بما لها من خطورة أمنية.

أضاف أن اللجنة في انتظار عدد من التقارير من الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة ووزارة الداخلية، مضيفا: «ننتظر تعهدة حكومية بإعادة تشغيل وإنشاء المسنة»، متمنيا من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، أن يوفر للمواطنين حقهم في أن يكون لهم مسنة صالحة ومتعددة الأغراض شاملة كل الخدمات.

وشدد المطر على أن اللجنة لن تقف عند حد رفع التقارير إلى مجلس الأمة، مؤكدا أن تعديل الوضع من مهام مجلس الوزراء وتصل المسؤولية عن المنطقة إلى 7 وزراء من المختصين بهذا الأمر.

وأكد أن اللجنة ستتخذ كل إجراءاتها الدستورية والرقابية لوقف هذا التعدي على البيئة والهدر المالي في أملاك الدولة.

من جانبه قال مقرر اللجنة النائب حمدان العازمي، إنه من الواضح أن ما رأيناه يعتبر دولة داخل دولة وبعض المنشآت لا توجد فيها تراخيص ولا نعلم ماذا يوجد في داخلها.

وعقب العازمي: «عندما ننشد الإصلاح وعهدا جديدا ونهجا جديدا فيجب أن يتم تعديل وضع هذه المنطقة»، متسائلا هل الحكومة لا تستطيع إصلاح وضع المنطقة بسبب متنفذي هذه المنشآت؟

وطالب الحكومة إذا كانت تملك نوايا إصلاح بالاهتمام بالمنطقة وغيرها من المناطق، التي تستغل كأنها ملكية خاصة وليست من أملاك الدولة، مستغربا وجود منشآت تصل مساحتها إلى 50 ألف متر على واجهة المنطقة البحرية.

وبين أن المنطقة تعيش في حالة فوضى منذ سنوات وسط صمت من الجهات الحكومية بينما المواطنون أصحاب المشاريع الصغيرة لا يستطيعون العمل وتوضع أمامهم العقبات.

وطالب العازمي رئيس الحكومة والوزراء بزيارة هذه المنطقة ورؤية المخالفات بأعينهم والتي لا يوجد فيها كهرباء ولا توجد بنية تحتية، مضيفا «هذه المنطقة يفترض أن يتم استثمارها كونها ثروة بلد وألا تكون ملكا لشخص أو شخصين».

وأكد ضرورة إعادة النظر في وضع المنطقة ومعالجة المخالفات الموجودة، معقبا «نحن اليوم رأينا العجب في هذه المنطقة».

بدوره، قال عضو اللجنة النائب عبدالله فهاد انه قام بجولة في المنطقة ضمن وفد من المجلس البلدي قبل 13 عاما، موضحا ان لجنة الازالة في ذاك الوقت أزالت الكثير من المخالفات الصارخة التي يصل عمرها الى ٤٠ عاما.

وبين ان المصانع الموجودة الآن صادر بحقها قرار من مجلس الوزراء بالإزالة منذ 13 عاما ورغم ذلك هي موجودة حتى الان وتقوم بالكسب غير المشروع، مستغربا تعامل الحكومة مع الموضوع في حين انه عندما يضع مواطنين مسنه يتم ازالتها في غضون يوم.

وأكد على ان المسؤولية مشتركة بين جهات حكومية مثل الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة وإدارة أملاك الدولة ووزارة الداخلية، معربا عن استيائه من استسهال المخالفات ومحاولة شرعنتها على الرغم من وجود تجاوزات بيئية ومالية وكسب غير مشروع وتجاوزات لمخالفات بناء وطمس لحقائق كثيرة في هذه المنطقة.

واعتبر فهاد ان ما يحصل في هذه المنطقة مسئولية رئيس الحكومة، مطالبا بإزالة جميع التجاوزات حتى يشعر المواطن بأن تطبيق القانون يتم على الجميع.

العجمي يطالب

كلية الطب بجامعة الكويت لم تخرج سوى 2500 طالب منذ إنشائها في عام 1984، بينما الاحتياج الحقيقي للكويت أن يتم توفير ألف مقعد للدراسات الطبية في كل عام.

أضاف أن سبب المشكلة هو انخفاض نصاب ساعات التدريس لأساتذة كلية الطلب وانشغالهم بأعمالهم في وزارة الصحة وعياداتهم الخاصة.

وقال العجمي: «وردتنا العديد من التساؤلات حول قضايا التعليم والمشاكل المتعلقة بالابتعاث وتوفير مقاعد للطلبة المبتعثين، وأزمة العلاقة بين المبتعثين للكليات الطبية والعلاقة غير العادلة بين مبتعثي المدارس الخاصة و المدارس الحكومية وآليات التقييم والامتيازات التي قيمت بطريقة خاطئة لخريجي المدارس الخاصة».

وأكد أنه هذه المشاكل الملحة والكثير من المشاكل الأخرى عرضت على لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، مشيرا إلى أن الجهة الحكومية لم تكن مستعدة للرد ولم تقدم دراسة بل أتى فريق التعليم العالي بدرجة عالية من عدم التنظيم ولا يحمل تصورا بل مجرد محاولة تبرير للواقع.

وذكر أن هناك أزمة حقيقية في الابتعاث والمقاعد الدراسية للكليات الطبية حيث لا توجد مقاعد مناسبة لهم كما أن المتفوقين من المدارس الحكومية لم يحصلوا على فرص عادلة.

وأوضح أن (التعليم العالي) لا توجد لديهم حلول لهذه القضية، كما أن فرص وجود مقاعد في جهات خارجية تعتبر ضيقة، وبالتالي لم يتوفر العدد المطلوب من المقاعد الدراسية في التخصصات الطبية، ناهيك عن وجود طلبة من بعثات سابقة يعانون بعد إغلاق الابتعاث إلى جامعات مصر والأردن.

وأضاف أن بداية فتح باب الابتعاث إلى جامعات مصر والأردن جاءت بعد إرسال وفد يقوده مسؤولون من كلية الطب بجامعة الكويت، وهم من وافقوا على الابتعاث لهذه الجامعات في عام 2015 وقالوا إن هذه الجامعات صالحة لدراسة الطب.

وبين أنه بعد 8 سنوات تقريبا أرسل وفد آخر يقوده أشخاص من جامعة الكويت ووزارة التربية، وقالوا إن هذه الجامعات لا تصلح.

ورأى العجمي أن الأزمة الحقيقية هي أن كلية الطب بجامعة الكويت لم تخرج سوى 2500 طالب منذ إنشائها في عام 1984، بينما الاحتياج الحقيقي للكويت أن يتم توفير ألف مقعد للدراسات الطبية في كل عام.

ولفت إلى أنه وجه سؤالا برلمانيا إلى الوزير المعني عن أسباب عدم استيعاب كلية الطلب ألف طالب سنويا، موضحا أنه بفحص الموضوع تبين أن السبب ليس كثرة عدد الطلبة بل السبب الحقيقي هو نصاب الكادر التعليمي منخفض جدا.

وأفاد بأن نصاب الدكاترة بكلية الطلب 3 ساعات فقط من التدريس الفعلي في سنة كاملة، بينما نصاب الأستاذ الجامعي 9 ساعات في الأسبوع.

وبين أن عدد الأساتذة في الكليات الطبية 191 أستاذا، متسائلا «كيف لهذا العدد أن يدرس قرابة 100 طالب في السنة فقط؟».

وقال إن المشكلة الأكبر أنه تم اكتشاف أن كلية الطبية استعانت أو ندبت بحسب آخر تقرير لهم 364 طبيبا من زارة الصحة، متسائلا «كيف يكون عدد الأطباء المستعان بهم أكثر من عدد الطلبة الذين تم قبولهم.»

ورأى العجمي أن السبب الحقيقي هو أن كادر الأساتذة في كلية الطلب يقوم بالتدريس 3 ساعات فقط في السنة، بينما هو منتدب بوزارة الصحة، ويتقاضي راتبا أكثر من 6 آلاف دينار من الجامعة وراتبا كاملا من وزارة الصحة، إضافة إلى أن لديهم عيادات خاصة.

وأوضح» لذلك هم مشغولين جدا في العمل بوزارة الصحة وبعياداتهم الخاصة، وإذا قال المجتمع إننا بحاجة إلى قبول ألف طلب، هم من سيمانعون لأنهم مشغولين وليسوا متفرغين لتدريس هذا العدد».

وقال العجمي مخاطبا المسؤولين في جامعة الكويت ووزارة التربية» كيف قبلتم أن الحكومة والجامعة ووزارة التربية يرسلون لكل الملحقين للبحث عن مقاعد طبية في كل دول العالم ولم تتجهوا إلى جامعة الكويت وتسألوا عن أسباب عدم قبول طلبة الطب؟ ولماذا لم تتطور الكلية؟

وقال العجمي إنه تقدم باقتراح لتخصيص مقاعد ومواقع في كل مستشفى رئيسي للتدريب والتعليم في التخصصات الطبية، مؤكدا أن المشكلة ليست في الأماكن بل في كيفية إلزام دكاترة كلية الطب باستقبال الطلبة ومنح الأولوية للعمل وبإخلاص لصالح جامعة الكويت وإنتاج جيل من الخريجين في التخصصات الطبية.

وشدد العجمي على أنه لا يمكن القبول بأن تكون كلية الطب محطة للانتفاع، مؤكدا أن «من لا يريد أن يعمل عليه أن يغادر ويترك المجال لأناس آخرين مخلصين يستطيعون أن يعملوا وأن يؤسسوا كلية طلب تستطيع أن تستوعب احتياجات الكويت».

وختم قائلا « هذا الموضوع مهم وملح ويجب أن ننظر له وسنتعامل معه واليوم نراقبه ووجهت مجموعة من الأسئلة البرلمانية لأنه يؤرق الآباء والأمهات والكل يشعر بالغضب منه والمجتمع يحتاج حل هذه المشكلة».

السفير جراح

نائب وزير خارجية جمهورية أوزبكستان الدكتور بهرامجان أعلايوف، تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل توطيدها في كافة المجالات.

«الخارجية» الأمريكية

الخارجية اليوم الأربعاء.

كما أوضحت الخارجية أن بلينكن ناقش عبر الهاتف مع بازوم زيارة وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند إلى النيجر ولقائها مع عدد من مسؤولي المجلس العسكري يوم الاثنين المنصرم.

كذلك أكدت أن الدعم الأميركي مستمر لحل يعيد النيجر إلى مسار الديمقراطية والنظام الدستوري.

من جهته، أوضح المتحدث باسم الخارجية الأميركية للشرق الأوسط، صاموئيل ويربيرغ، أن بازوم وعائلته في حالة صعبة جدا. وقال في مداخلة مع العربية «نتواصل مع كافة الأطراف في النيجر لحل الأزمة هناك بالطرق الدبلوماسية».

إلى ذلك أعرب عن قلق بلاده من استغلال الجماعات الإرهابية للوضع في النيجر.

بدوره أكد البيت الأبيض في تصريحات لقناتي «العربية / الحدث»، أن واشنطن ما زالت تعتقد أنه يجب حل أزمة النيجر عبر الدبلوماسية، موضحاً أن «مشاوراتنا مع الشركاء مستمرة لحلها».

وصرح منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، للصحافيين، أن القوات الأميركية ستبقى في النيجر حالياً، مشيراً في الوقت نفسه، إلى تعليق برامج المساعدات الأميركية للبلد الأفريقي.

كما أضاف: «لم تطرأ تغييرات على تشكيل قواتنا هناك، لا يزال لدينا أكثر من ألف شخص في عدة قواعد. إنهم هناك حتى الآن».

ليبيا تغرق

سابق إنذار، أثر في عمل عدة مراكز حيوية على غرار البنوك والمصانع والشركات.

بينما أوضحت الشركة العامة للكهرباء في بيان أن هذا الانقطاع مؤقت وهو ناتج عن إجراء تجارب فنية لشحن أحد دوائر جنوب طرابلس الجديدة سعة 400 ك.ف، مع شركة سيمنس الألمانية بمنطقة جنزور، متعهدة بإعادة التيار الكهربائي عند الانتهاء من هذه الأشغال.

فيما انتقد ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي عدم قيام الشركة بإبلاغ الناس قبل انقطاع التيار.

وكتب أحدهم: «كان من الأفضل إعلام وإبلاغ الناس قبل فصل الكهرباء في هذه الحالة، لأخذ الاحتياطيات اللازمة»، بينما دعا آخر إلى إعلام المواطنين بتوقيت عودة الكهرباء